بورصة عمّان ومؤسسة التمويل الدولية تكرّمان الفائزين بجائزة روّاد التنوع والشمول في الأردن 2026

حزيران 30، 2026

[illegible] -(IFC)
والشمول في الأردن 2026"، وذلك في مقر البورصة، بهدف تكريم المؤسسات الأردنية الرائدة في تطبيق ممارسات التنوع والشمول وتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة وتحسين فرص نموها من خلال تحديد الشركات الداعمة لها من القطاع الخاص التي تحرص على التنوع في مجال العمل، ودعم المرأة .

وقال المدير التنفيذي لبورصة عمّان مازن الوظائفي في كلمته الافتتاحية أن الجائزة تعكس التزام البورصة بدعم المبادرات التي تعزز الاستدامة والمسؤولية المؤسسية وترسخ مبادئ التنوع والشمول في بيئة الأعمال الأردنية، كما أكد بأن البورصة وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال هذه المبادرة تشجع المؤسسات الأردنية على تطوير سياساتها وممارساتها المتعلقة بالتنوع والشمول، بما ينسجم مع أفضل المعايير الدولية ويسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المملكة.

بدوره قال مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية في الأردن مارسيل راشد : تُعدّ السياسات المؤسسية التي تُهيّئ بيئة عمل تستقطب المواهب وتحتفظ بها ركيزةً أساسية للنمو الاقتصادي. ويسعدنا أن نتشارك مع بورصة عمّان للعام الثاني على التوالي في تكريم شركات القطاع الخاص التي تواصل توسيع فرص التوظيف، ورفع مستوى ممارسات بيئة العمل، ودفع عجلة تطوير الكوادر البشرية، ولا سيّما للمرأة".

وشهد الحفل تكريم المؤسسات الفائزة بالدورة الحالية، حيث حصلت شركة إنتغريتد إنترناشونال للدراسات والخدمات الاستشارية
على الجائزة Integrated International for Research and Consultancy Services

الماسية، فيما فاز البنك الأهلي الأردني

[illegible] (PwC)

فاشن لصناعة الألبسة المحدودة Classic Fashion Apparel .

Industry Ltd. Co

على الجائزة البرونزية. كما تم منح مؤسسة السعيد جائزة التميز الخاصة لفئة المؤسسات غير الربحية تقديراً لجهودها في تعزيز مبادئ التنوع والشمول.

ومن الجدير بالذكر أن تنظيم هذا الحفل جاء تتويجاً للدورة الثانية من الجائزة التي تم اطلاقها خلال عام 2025 لتسليط الضوء على الشركات والمؤسسات التي تتبنى سياسات وممارسات مؤسسية داعمة للمساواة وتكافؤ الفرص، وتسهم في توفير وظائف نوعية ومستدامة للنساء في الأردن.

يُشار إلى أن دورة عام 2026 استقطبت 50 مشاركة من مؤسسات أردنية تنتمي إلى مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا والاتصالات، والصناعة والطاقة، والخدمات المالية والمصرفية، والخدمات المهنية والقانونية، والرعاية الصحية والأدوية، وقطاعي الغذاء والسياحة، والخدمات والإعلام، الأمر الذي يعكس استمرار اهتمام القطاع الخاص الأردني بتعزيز بيئات العمل الشاملة وتبني الممارسات الداعمة للمساواة بين الجنسين.